

السياسات المقترحة للمعونات الخارجية في إدارة ترامب:
التداعيات المحتملة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
الدكتورة إلهام س. ماكمانوس
ديسمبر 2017

الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبّر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تعبر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. حقوق النشر: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية 2017

الدكتورة إلهام س ماكمانوس

الدكتورة إلهام س ماكمانوس، الرئيس المؤسس لغسم العلاقات الدولية ودراسات الشرق الأوسط بالجامعة الأمريكية في دبي، وعملت سابقاً كزميل Cordier في مدرسة الشؤون الدولية والعامّة بجامعة كولومبيا، وتتناول أبحاثها الأكاديمية قضايا الحوكمة الدولية والتنمية المستدامة وتستند فيها إلى خبراتها الدولية في مجال التنمية حيث عملت في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي في نيويورك، وواشنطن العاصمة، ونيبال، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب شرق آسيا. والدكتورة إلهام ماكمانوس حاصلة على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا.



ملخص تنفيذي

- تشهد العديد من الجهات المانحة الغربية الكبيرة توجهاً نحو الشؤون السياسية الأكثر "شعبوية"، ومن المحتمل أن يؤدي الميل نحو تفضيل السياسات التي لها صدى بين جمهور الناخبين إلى تغيير في أولويات المعونات الخارجية لهؤلاء المانحين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- يدعو الشعبويون الذين يميلون نحو اليمين إلى تخفيض المعونات الخارجية؛ لأنهم يرونها إهداراً لمالٍ غالٍ يُفضّل استغلاله داخل بلادهم. أمّا الذين يتبنون موقفاً وسطاً فإنهم يدعون إلى ربط المعونات الخارجية باعتبارات الأمن القومي.
- تنهض الولايات المتحدة الأمريكية منذ أمد بعيد بدور رئيس في الشرق الأوسط، حيث تستخدم المعونات الخارجية كأداة هامة في سياساتها الرامية إلى تعزيز المصالح الأمريكية الإقليمية. فمنذ 1946 قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ما يزيد عن 290 مليار دولار أمريكي كمساعدات خارجية إلى المنطقة؛ منها نسبة تزيد عن 80 بالمائة إلى إسرائيل، ومصر، والأردن، وفلسطين (الضفة الغربية وغزة) وحدها.
- تندرج معظم المعونات الموجهة إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحت بند التمويل العسكري الأجنبي. وتغطي المعونات الأمريكية الأخرى غير المخصصة للأعمال الإنسانية إلى المنطقة مجالات الدعم الاقتصادي، والبرامج الصحية والمساعدات الإنمائية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وبناء رأس المال البشري.
- عند النظر إلى "خطة الموازنة لجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى" التي وضعتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، فإننا نجد بعض المؤشرات حول الاتجاه الذي ترغب إدارته في توجيه المعونات الخارجية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إليه.
- طبقاً لما ورد في "خطة الموازنة" هذه فإن إدارة ترامب ترغب في دمج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في وزارة الخارجية، وتقليل المعونات إلى البلدان النامية بنسبة 30 بالمائة، وتخفيض التمويل للمنظمات الدولية بنسبة 31 بالمائة، وزيادة الإنفاق على الدفاع وإنفاذ قوانين الهجرة.
- بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترغب إدارة ترامب في تخفيض المساعدات الثنائية إلى معظم البلدان في المنطقة (باستثناء مصر وإسرائيل) وتقليل المعونات الموجهة لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وكذلك المبالغ المخصصة لقضايا الهجرة ومساعدة اللاجئين.
- من بين البنود المقترحة تخفيض إجمالي الميزانية المخصصة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمبلغ وقدره 850 مليون دولار أمريكي. وفي إطار هذه المقترحات، ستشهد تونس خفضاً نسبته 67 بالمائة في المعونات الثنائية الأمريكية الموجهة إليها، وربما يتم تخفيض المعونات الموجهة للأردن ولبنان بنسبة قدرها 22 بالمائة تقريباً.
- سيتم تخفيض حجم البرامج الأمريكية المتعلقة بالهجرة ومساعدة اللاجئين، والمساعدات للكوارث الدولية، وبرنامج الغذاء مقابل السلام، وكذلك تقليل التركيز على التنمية الاقتصادية وبناء رأس المال البشري. وبدلاً مما سبق، سيتحول التركيز نحو الدفاع وتأمين الحدود وإنفاذ قوانين الهجرة.
- في الوقت الذي تصل فيه نسبة السكان ممن هم دون 25 سنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 60 بالمائة ومتوسط نسبة البطالة بين الشباب 45 بالمائة، فإن تخفيض المعونات الأمريكية المخصصة للمنطقة سيتترك فجوة كبيرة في برامج ضرورية.
- المانحون في منطقة الخليج، ولا سيما دولة الإمارات العربية المتحدة، في موقع يؤهلهم لسد الفراغ الذي تحدثه الولايات المتحدة الأمريكية. ويُمكن تخصيص الأموال المحددة لمشاريع المساعدات الإنمائية التي تقوم على الاستثمار في رأس المال البشري ودعم النمو الاقتصادي بوسائل منها تشجيع الأعمال الحرة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تفاصيل الموضوع

ويُختتم الموجز ببعض التوصيات حول كيفية التعامل مع الميزانية والأولويات المقترحة من إدارة ترامب للمعونات الخارجية.

ما أهمية الموضوع؟

• تتصاعد التيارات الشعبوية في الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي تواجه فيه منطقة الشرق الأوسط أزمات أمنية وإنسانية كبرى. وبالرغم من أن الشعبويين لا يدعون بالضرورة إلى سياسة العزلة إلا أنهم يسعون إلى سيادة شعبية أكثر ويميلون إلى تفضيل السياسات الخارجية التي لها صدى بين جمهور الناخبين. ولذلك فإن تحليل أهداف المعونات الخارجية للرئيس ترامب يساعد قادة المنطقة في صياغة سياسات تتجاوز بفاعلية مع الأزمات وفي الوقت نفسه توقع التطور المحتمل في الدور الأمريكي في المنطقة.

• في الحقيقة لا تقتصر أهمية ذلك على كمية المساعدات التنموية والإنسانية وحسب وإنما تمتد أيضاً لتشمل أنواع المشاريع التي يتم تنفيذها. وتساعد النظرة المتأنية لـ "خطة الموازنة" في تكوين رؤية أكثر شمولاً عن الاتجاه الذي ترغب إدارة ترامب في السير فيه بشأن المعونات الخارجية عموماً والمعونات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خصوصاً.

• تحصل منطقة الشرق الأوسط على أكبر حصة من المساعدات الأمريكية بنسبة قدرها 35 بالمائة من ميزانية المعونات الخارجية الأمريكية والتي يتجه معظمها إلى إسرائيل ومصر والعراق والأردن وفلسطين (الضفة الغربية/غزة). وتمثل الصراعات المستمرة تحدياً لسيطرة الحكومات المركزية في العراق وليبيا وسوريا واليمن، حيث تهدد التنظيمات التابعة للقاعدة وداعش الأمن في الشرق الأوسط وخارجه. وعلاوة على ذلك فإن المهمة فهم مدى الدور الذي يهض به تحقيق الاستقرار في المنطقة والاعتبارات الأمنية في سياسات المعونات الخارجية.

المُحدِّدات الداخلية لسياسات المعونات الخارجية

بصفة عامة، تُصاغ سياسات المعونات الخارجية مع النظر بعين الاعتبار إلى واقع الشؤون السياسية الداخلية في بلد ما، ومنها الاحتياجات الوطنية ومطالب المواطنين من السياسيين في بلدانهم. وبسبب ذلك فإن تغير الحقائق السياسية يُمكن أن يُحدث تحولاً في أولويات الجهات المانحة. وإدراكاً لهذه النقطة، تتناول الدراسات المتعلقة بالمحددات الداخلية لسياسات المعونات الخارجية سلسلة من النتائج البحثية التي تربط بين الشؤون السياسية الداخلية والدولية. وهناك ثلاث نتائج بحثية من النتائج المشار إليها آنفاً لها أهمية على وجه التحديد في هذه النظرة التحليلية.

أولاً: الظروف السياسية الداخلية هي عوامل ملموسة التأثير على سياسات المعونات الخارجية. ويشير Fleck و Kilby (2006) على سبيل المثال إلى أن تغير المصالح والسياسات للإدارات الأمريكية المتعاقبة وكذلك السياق الاقتصادي والسياسي لكل منها يؤثر بحسب ما يتضح على مدار التاريخ على مخصصات المعونات الثنائية الأمريكية. ويبدو ذلك واضحاً في مجموعة متنوعة من الدراسات العملية والتي تبين أن الظروف الجيوسياسية تؤثر على قرارات تخصيص المعونات. ويظهر هذا "التسييس" للمعونات على سبيل المثال في القدر الأكبر من المعونات الاقتصادية التي أنفقتها إدارة بوش على الأطراف الأعضاء في "تحالف الراغبين" وهو الإجراء الذي تم إلغاؤه في فترة إدارة

شهد عام 2016 تطورين سياسيين أدهشاً معظم المطلين والنقاد في المجتمعات الغربية. ففي يونيو، صوت ما يقرب من 52 بالمائة من الناخبين البريطانيين لصالح الانسحاب من الاتحاد الأوروبي مما أدى إلى ظهور مصطلح بريكست. وفي نوفمبر فاز دونالد ترامب، الذي ينظر إليه البعض باعتباره مليارديراً أمريكياً مثيراً للجدل، برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية.¹

ورسّخ كلا التطورين من التكهونات المتزايدة بشأن النزعة القومية الشعبوية المتصاعدة والتقلب السياسي المحتمل في أمريكا وأوروبا. وبتنمنا تشمل الشعبوية طيفاً سياسياً واسعاً فإنها تدلّ على مشاعر مناهضة للمؤسسات الحالية وإيجاد إطار يضع "عامّة الناس" في مواجهة "النخبة الفاسدة".² وفي ضوء تصاعد الحركات الشعبوية في أوروبا، ومنها النمسا والدنمارك وفرنسا وهولندا، فإن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وفوز الرئيس دونالد ترامب لم يعد من الممكن النظر إليهما باعتباره ظاهراً فردياً، وإنما يبدو أنهما يشيران إلى توجه قومي يعيد للأذهان ما حدث في بداية القرن العشرين.

من المحتمل أن يتسبب هذه الاتجاه في تغير أولويات المعونات الخارجية للجهات المانحة الغربية الرئيسية نحو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبحسب ما تشير إليه أسباب الشكوى التي أبدتها الذين صوتوا لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ولانتخاب دونالد ترامب، فإن انعدام الأمن الاقتصادي ورد الفعل الثقافي المناهض للقيم التقدمية هو في صميم تصاعد الشعبوية في هذه البلدان. وبما أن مؤيدي انسحاب بريطانيا ودونالد ترامب يطالبون بحكوماتهم بتوجيه انتباهها إلى القضايا المحلية، فإنهم يميلون إلى تبني وجهات نظر أقل تأييداً للمعونات الخارجية. ففي حالة الولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد، يُعبّر أنصار دونالد ترامب عن وجهة نظرهم بالقول بأن الولايات المتحدة الأمريكية تشارك في الشؤون الدولية بما يفوق القدر العادل لها، وهذا الشعور صرح به رئيسهم علانية في مناسبات عديدة في الداخل والخارج.

وتختلف البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مدى احتياجاتها للمعونات الخارجية. ففي حين أن بعض البلدان ولا سيما أعضاء مجلس التعاون الخليجي هي نفسها من الجهات المانحة للمعونات منذ زمن بعيد، فإن هناك دولاً أخرى تعتمد اعتماداً شديداً على الدعم المالي الذي تحصل عليه من الدول الأكثر رخاءاً. ولهذا فإن المرء لا يسعه إلا أن يتساءل عن الكيفية التي يحتمل أن يؤثر بها التيار الشعبوي - في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا - وتداعياته على المعونات الخارجية على التنمية والأمن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع وضع هذه القضية في الحسبان، تسلط هذه النظرة التحليلية من أكاديمية الإمارات الدبلوماسية الضوء على التغير في السياسات الأمريكية للمعونات الخارجية وتداعيات ذلك على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تبين الورقة أن النهج الشعبوي لدونالد ترامب ترك فعلاً علامة على سياسات المعونات الخارجية وخصوصاً في ضوء طلب الميزانية الذي قدمه إلى الكونجرس للعام المالي 2018 (ويُسمى أيضاً بـ "خطة الموازنة لجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى"³). وبعد إلقاء نظرة عامة سريعة على الدراسات المتعلقة بالشعبوية وتاريخ المعونات الخارجية الأمريكية وتأثيرها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يناقش هذا الموجز تداعيات السياسة الجديدة لدونالد ترامب بشأن المعونات الخارجية، والتي تضع الأمن الوطني والعسكري على رأس الأولويات. وفي تحليل أخير، يشير الموجز إلى الدور القومي الذي يهض به الكونجرس في اعتماد وتنفيذ خطة الموازنة، والتي من المحتمل أن تكون أقل صرامة مما ترغب فيه إدارة ترامب.

ساندرز (أحد أعضاء الحزب الديمقراطي ويُعرّف نفسه بأنه اشتراكي يتبنى الديمقراطية). أمّا في حالة المملكة المتحدة، تحوّل الشعبويون إما إلى نايجل فاراج (الزعيم السابق لحزب استقلال المملكة المتحدة اليميني) أو جيرمي كوربين (زعيم حزب العمل، والذي يُعرّف نفسه بأنه اشتراكي ديمقراطي).

فيما يخص المعونات الخارجية، وفي إحدى الإصدارات المنشورة مؤخراً والتي تتناول الصعود المتنامي للسياسيين الشعبويين وتأثيرهم في السياسة الخارجية، وجد مركز السياسات الأوروبية (2016) أن الشعبويين اليمينيين يميلون إلى المناداة بتقليل المعونات الخارجية؛ لأنهم يرونها إهداراً لمال غالٍ يمكن إنفاقه داخل بلادهم. ويتبنى البعض بين صفوف التيار الشعبوي اليميني موقفاً وسطاً؛ فلا ينادون بتقليل المعونات مطلقاً وإنما يربطها باعتبارات الأمن القومي. أمّا التيار الشعبوي اليساري، على الجانب الآخر، فإنه يتبنى منهجاً دولياً أكثر شمولاً تجاه المعونات يقوم على حماية حقوق الإنسان.

ولذا فإن الشعبويين على اليسار واليمين يصفون معاني متناقضة تماماً على مصطلح الشعبوية، وتساعد الأزمات الاقتصادية وأزمات اللاجئين الحالية في تسليط الضوء على وجهات النظر المتباينة هذه للشعبويين على اليمين واليسار عما ينبغي على السياسيين القيام به، حيث يؤجج انعدام الأمن الاقتصادي المتصاعد والتفاوت المتزايد في الثروة من مشاعر السخط تجاه الأوساط السياسية والمؤسسات التي أنشأوها.

في ذات الوقت فإن الأعداد المتزايدة من اللاجئين ولا سيما من الشرق الأوسط وأفريقيا زادت من دعوات الداعيين إلى اقتصار بلادهم على مواطنيها للعودة إلى الجذور الثقافية لهذه البلدان. وفي حالة الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت هذه الأزمات بالتزامن مع بعضها البعض مما أدى إلى ظهور تيار شعبي يميني يدي شكوكاً نحو المؤسسات السياسية وامتعضاً تجاه المهاجرين.

تطور المعونات الخارجية الأمريكية

يرتبط تاريخ المساعدات التنموية الغربية ارتباطاً وثيقاً بإعادة بناء النظام العالمي الليبرالي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والذي استهلته الولايات المتحدة الأمريكية. وبحسب بنود ميثاق الأمم المتحدة، فإن أحد الأهداف الأساسية للنظام الدولي هو السعي لـ "الدفع بالترقي الاجتماعي قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح"⁶. ومع هذا فإن التنافس السياسي وأهداف الأمن القومي جعلت المعونات الخارجية تتحول في الغالب إلى إحدى الأدوات القوية للسياسات.

أعلن الرئيس ترومان عن خطة مارشال بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بغية إعادة بناء اقتصادات دول غرب أوروبا وإيقاف أي زحف شيوعي آخر للاتحاد السوفيتي. وتم إنشاء مجموعة من برامج المساعدات الخارجية في فترة الستينات بهدف مكافحة انتشار الشيوعية، وفي فترة السبعينات والثمانينات كان يتم توجيه معظم المعونات الخارجية لهؤلاء الذين كانوا يحاربون الأنظمة السياسية اليسارية في أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا.

وقادت نهاية الحرب الباردة في البداية إلى تقييم مفاده أن المعونات فقدت غرضها السياسي. وبسبب ذلك انخفضت المساعدات التنموية الرسمية على مدار فترة التسعينات (انظر الشكل 1). وأوجدت التغييرات الجيوسياسية التالية لانتهاء الاتحاد السوفيتي، وانتشار الحروب الأهلية، والتركيز المتنامي على الآثار العابرة للحدود للعولمة أجندة عالمية جديدة لسياسات المعونات الخارجية والتنمية.

وأتاحت الألفية الجديدة فرصة جديدة لإعادة تقييم الانخفاض في المعونات الخارجية وتداعياته على دول العالم التي يتزايد تداخل العلاقات

وفي هذا الصدد أيضاً فإن الأيدولوجيا السياسية للقيادة الحاكمة تؤثر على مقدار المعونات الخارجية. وتحديداً يجادل Thérien و Noël (2000) بالقول بأن هناك ارتباطاً بين الحكومات المحافظة وتقليل المعونات، في حين أن الحكومات الديمقراطية الاشتراكية تفتقرن بسياسات رعاية أكثر سخاء في الداخل ومعونات أكبر في الخارج. ويصدق هذا القول في الحالة الأمريكية، حيث أن الجمهوريين بصفة عامة يتبنون وجهة نظر أقل تأييداً للمعونات الخارجية في حين أن الديمقراطيين ينظرون إلى المعونات باعتبارها امتداداً جوهرياً للأمن القومي.

ثالثاً: تنهض دوافع المانحين بدور هام في سياسات المعونات الخارجية. وفي عمل إنداعي، وجد Alesina و Dollar (2000) أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تستهدف في المقام الأول قضايا الفقر والديموقراطية والحكومة مع التركيز على الشرق الأوسط، في حين أن فرنسا استثمرت في مستعمراتها السابقة دون التركيز على الفقر أو الديمقراطية. وكانت دوافع الجهات المانحة محور تركيز أيضاً في دراسات أخرى، حيث تبين (Lancaster 2007) أنه في فترات المصاعب الاقتصادية قد يستخدم المانحون المعونات لأسباب تجارية من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في بلدانهم. ويبرهن Lumsdaine 1993 و Hattori 2003 على الجانب الآخر أنه في حال غياب المشاغل الاقتصادية فإن المانحين يكونون أكثر ميلاً للتصرف بناء على دوافع إفادة الآخرين وإيثارهم عند تخصيص المعونات.

وخلاصة القول، فإن العرض السريع لهذه الدراسات يشير إلى أن سياسات المعونات الخارجية تتطور بمرور الوقت لكي تعكس الظروف السياسية الداخلية والاعتبارات الجيوسياسية للحكومات المانحة. ومن المثير للاهتمام أنه في حين أن الكثير كُتِبَ عن الاختلاف بين اليسار واليمين السياسي والسياسات المتفاوتة المرتبطة بالأحزاب السياسية المختلفة، فإن الدراسات ما تزال أقل تطوراً فيما يتعلق بالشعبوية وآثارها على سياسات المعونات الخارجية. ويرجع ذلك في معظمه إلى الطبيعة غير المنضبطة لمعنى مصطلح "الشعبوية" والذي يستعصي على تحديد تعريف مشترك له. ومع هذا فإن هناك دراسات جديدة تتناول مصطلح الشعبوية كمفهوم، وتلقي الضوء على مجموعة متنوعة من الحركات الشعبوية الصاعدة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.⁶

مبادئ الشعبوية

الشعبوية ليست أيولوجيا سياسية ولا هي حزب سياسي. ولكن الشعبوية هي خطاب سياسي مناهض للنخبة يضع "نحن" في مواجهة "الآخر" ومن ثم فإنه يتجاوز الخطوط الفاصلة بين اليسار واليمين السياسي. بالنسبة لهؤلاء الذين ينتمون إلى اليمين السياسي، فإن النخبة تشمل الدولة والسياسيين والمفكرين، في حين أن النخبة هي البنوك والشركات الكبرى بالنسبة لهؤلاء الذين ينتمون إلى اليسار السياسي. وطبقاً لما كتبه Mudde 2004 فإن الشعبوية هي "أيولوجيا ضيقة" أو إطار عمل يضع "عامّة الناس" في مواجهة "النخبة الفاسدة". وهذا الفكر "الضيق" يُمكن إلحاقه بالأيولوجيات "الواسعة" ومنها القومية والاشتراكية والعنصرية⁷. ولهذا فإن كلاً من التيار الشعبوي على اليسار وكذلك على اليمين يقوم على إقصاء فئات معينة. والخلاف الرئيس بينهما هو الطرف الذي يتعرض للإقصاء والذي يتحدد بناء على الفكر الذي يتبنونه (على سبيل المثال الاشتراكية أو القومية).

ويبدو ذلك جلياً عند مقارنة المستجدات السياسية الأخيرة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حيث إن الجماهير المحرومة دعمت زعماء شعبويين متباينين في التوجهات السياسية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تحوّل الشعبويون إما إلى دونالد ترامب (ملياردير من الحزب الجمهوري تحوّل إلى رجل سياسي) أو بيرني

فيها بينها يوماً بعد يوم، واستهل المجتمع الدولي القرن الحادي والعشرين بوعدٍ دولي للقضاء على الفقر المدقع وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سعياً لإحراز التقدم في مجالات الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والبيئة والتعاون الإنمائي.

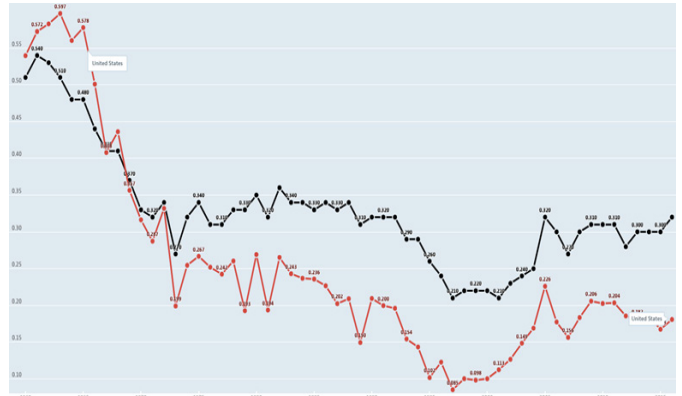
المربع الأول: تطور المعونات الخارجية حتى نهاية الحرب الباردة

يرجع استخدام المعونات الخارجية كأحدى أدوات الدبلوماسية الأمريكية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. ففي بدايات الحرب الباردة، نظرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى المساعدات الخارجية باعتبارها وسيلة عظيمة لتعزيز الأمن القومي من خلال تقويض الشيوعية وتعزيز الرأسمالية الليبرالية. وفي الستينات من القرن الماضي في ذروة حرب فيتنام، واجهت المعونات الخارجية هجوماً باعتبارها مشروعاً أميرالياً لتسهيل التدخل المباشر للولايات المتحدة الأمريكية في البلدان الأخرى.

ومع هذا فإن تخفيف حدة التوترات الجيوسياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أفسحت المجال للتركيز على الجوانب الإنسانية للمعونات. وظهر ذلك جلياً عندما تولى روبرت ماكنامارا رئاسة البنك الدولي ودعم توجيه المعونات لتخفيف حدة الفقر للوفاء بالواجبات الأساسية للشعوب في التعليم والصحة والصرف الصحي وغيرها. وبالرغم مما سبق، تواصل استخدام المعونات لشراء الولاء السياسي حتى نهاية الحرب الباردة وفيما بعدها.

ومع هذا لم يستمر عدم تسييس المعونات طويلاً. فقد غيرت "الحرب على الإرهاب" في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر مرة أخرى من أسباب تقديم المعونات. حيث تحوّل التركيز الجغرافي والخطاب كذلك إلى الدول الهشة وتحديداً إعادة إعمار أفغانستان. وفي محاولة لدعم بلدان المواجهة والدول الهشة التي ربما تكون تربة خصبة لنمو الإرهاب، زادت المعونات الخارجية الأمريكية الموجهة للنمو الاقتصادي وتعزيز الديمقراطية. وطبقاً لما يتضح من الشكل 1، زادت الحكومة الأمريكية على مدار العقد الأول من القرن ميزانيتها للمعونات الخارجية مرة ثانية. ومع هذا فإن قيمتها ما تزال ثلث ما كانت عليه في بداية الستينات.

الشكل 1: صافي المساعدات الإنمائية الرسمية (إجمالي % من الدخل القومي الإجمالي) الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بالدول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية 1960 - 2016



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - لجنة المساعدات الإنمائية 2017

وفي أثناء هذه الفترة، هيمنت المعونات القائمة على مستوى الأداء على المشهد. وبعد أن أنشأ الكونجرس الأمريكي مؤسسة تحدي

الألفية، قدّمت الولايات المتحدة الأمريكية مليارات الدولارات إلى دول بعينها أثبتت التزامها بـ "الحكم الرشيد وباستثمارها في شعبها وفي الحرية الاقتصادية".⁹ وصار الحكم الرشيد معياراً هاماً لتخصيص المعونات الأمريكية، وعلى سبيل المثال ركّزت خطة الرئيس الطارئة للإغاثة من الأيدز (PEPFAR) بصفة رئيسية على التصدي لفيروس نقص المناعة/الأيدز في أفريقيا.

المعونات الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تنهض الولايات المتحدة الأمريكية بدور رئيس في الشرق الأوسط. والمعونات الخارجية هي إحدى أدوات السياسات الهامة في تعزيز المصالح الأمريكية في المنطقة والتي تشمل دعم دولة إسرائيل وحماية المصادر الحيوية للطاقة والحرب على الإرهاب. والدعم العسكري والمعونات الاقتصادية هما الوسيلة الأساسية للمساعدات الأمريكية وتتصدر المراكز الثلاثة الأولى لتلقي المعونات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كل من إسرائيل ومصر والأردن. وطبقاً لتقارير دائرة البحوث في الكونجرس، فإنه منذ 1946 قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ما يزيد عن 290 مليار دولار أمريكي كمساعدات خارجية إلى المنطقة، منها أكثر من 80 بالمائة إلى إسرائيل ومصر والأردن وفلسطين (الضفة الغربية وغزة) وحدها.¹⁰

وتندرج معظم أموال المعونات المتجهة إلى بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحت بند التمويل العسكري الأجنبي والذي يعتمد في الأساس على تقديم الدعم العسكري للدول. وتقدّم الحصة الأكبر من هذه المعونات، وقدرها 3.1 مليار دولار أمريكي في 2017، إلى إسرائيل تليها مصر وتحصل الأخيرة على ما يزيد عن 1 مليار دولار أمريكي سنوياً من الولايات المتحدة الأمريكية منذ أن وافقت على معاهدة السلام مع إسرائيل في اتفاقات كامب ديفيد لعام 1978.¹¹ ولا تشمل هذه المعونات المشاركة المتزايدة لوزارة الدفاع في تقديم التدريب والمعدات العسكرية للمنطقة لأغراض مكافحة الإرهاب.

وبجانب التمويل العسكري، تغطي المعونات الأمريكية غير المخصصة للأعمال الإنسانية للمنطقة مجالات الدعم الاقتصادي، والمساعدات الإنمائية والبرامج الصحية الدولية. والهدف الرئيس لهذه البرامج هو تعزيز التنمية الاقتصادية وبناء رأس المال البشري في البلدان المستهدفة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتباين محور تركيز هذه البرامج على مدار السنوات بتباين البلد المستهدف. على سبيل المثال، مخصصت المعونات للمساعدات الاقتصادية تُشكل نسبة تتجاوز 70 بالمائة من المعونات الموجهة للضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن نسبتها 10 بالمائة فقط من تلك الموجهة إلى العراق.

على مدار العقد الماضي تسببت النزاعات الممتدة في العراق وسوريا واليمن في نزوح ملايين البشر وأحدثت أزمات إنسانية تؤثر على هذه البلدان وعلى جيرانها التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين ومن بينها الأردن ولبنان وتركيا. وتجدد الإشارة على وجه التحديد إلى أنه في السنوات الأخيرة شهدت المنطقة نزوح ما يزيد عن 30 مليون من اللاجئين والنازحين داخلياً الذين هم في حاجة ماسة للمساعدة الإنسانية والحماية.

وارتفعت الحصة المخصصة للجوانب الإنسانية في المعونات الخارجية الأمريكية من 1 بالمائة في عام 2013 إلى 3.3 في 2016، وذلك نظراً للكوارث الإنسانية المتسارعة في المنطقة.¹² وبالرغم مما سبق وفي ضوء صعود التنظيمات الإرهابية ومنها القاعدة وداعش، زادت الصبغة العسكرية للمساعدات الخارجية منذ بداية "الحرب على الإرهاب".

وظهر ذلك فعلاً في فترات إدارة بوش وأوباما، ولكن من المحتمل أن تتسارع وتيرته في ظل إدارة ترامب بما يتوافق مع نهجه الشعبي.

خفض ترامب لميزانية المعونات للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كان الرئيس ترامب - ولا يزال - صريحاً تماماً في اعتبار سيادة الدول هي العنصر المركزي في تصرفات أي دولة. وفي حين أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتبنى النهج الدُولِيّ تقليدياً، إلا أن الرئيس ترامب في خطابه الأول أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ذكر كلمة "السيادة" 21 مرة¹³ وقيل تنصيصه رئيساً، توقّع بعض خبراء السياسة الخارجية أن الوعود التي أطلقها ترامب أثناء حملته الانتخابية ستترجم إلى سياسة خارجية انعزالية مما يزيد - بحسب وجهة نظر البعض - من الوظائف داخل الولايات المتحدة الأمريكية ويقلل المسؤوليات الملقاة على عاتقها في الخارج. ووجدت الدعوات التي أطلقها ببناء جدار على الحدود مع المكسيك لمنع دخول المهاجرين، وإعادة الوظائف والشركات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والتركيز على البنية التحتية الأمريكية المتدهورة صدقاً بين العديد من الأمريكيين وأثارت قلق من يعملون في قطاع التنمية والإغاثة الإنسانية.

وبينما أكدت الكلمة التي ألقاها ترامب هذه التوجهات فإن طلب الميزانية الأول الذي قدمه إلى الكونجرس الأمريكي يلقي بعض الضوء على سياسات المعونات الخارجية له في المرحلة المقبلة. وبالفعل، أكدت مخاوف خفض ميزانية المعونات الخارجية في "خطة الموازنة لجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى" التي قدمها ترامب والتي دعت إلى تحقيق الإنسيابية في السلطة التنفيذية، ودمج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في وزارة الخارجية، وتقليل المعونات إلى البلدان النامية بنسبة 30 بالمائة، وربط المساعدات الإنمائية بأهداف الأمن القومي، وإعادة تركيز "المساعدات الاقتصادية والإنمائية لتوجيهها إلى البلدان التي لها أكبر أهمية إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية"¹⁴، وتحكّم اللغة المستخدمة في خطة الموازنة الخطاب الشعبي للرئيس ترامب، حيث تعهد "بالحفاظ على قدر أكبر من أموال الضرائب المكتسبة بعد جهد شديد داخل البلاد" و"إعطاء الأولوية لأمن ورفاهية المواطنين الأمريكيين وأن يطلب من بقية دول العالم زيادة مساهمتها وتولي حقها العادلة"¹⁵.

بجانب ما سبق، تتضمن الميزانية المقترحة للرئيس ترامب - بما يتوافق مع الوعود التي أطلقها أثناء حملته الانتخابية - طلباً بزيادة الإنفاق على الدفاع وإنفاذ قوانين الهجرة. وفي الوقت نفسه فإن الخطوة التي اتخذها الرئيس بإنهاء العمل بمبادرة تغير المناخ العالمي والإبقاء على الصندوق العالمي لمكافحة الأيدز والسل والملاريا وخطة الرئيس الطارئة للإغاثة من الأيدز وكذلك الإبقاء على تعهدات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه التحالف العالمي للقاحات والتحصين (جافي) تشير إلى أن إدارة ترامب تستجيب لرغبات قطاع تساوره شكوك حول أن التغيير المناخي ناتج عن أنشطة الإنسان ولكنه يؤمن في ذات الوقت بأهمية القضاء على الأمراض المعدية.

ولا يقتصر خفض الميزانية المتوقع على المساعدات الثنائية وحسب، وإنما تهدف الميزانية المقترحة أيضاً إلى تقليل التمويل المخصص لمنظمة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها وغيرها من المنظمات الدولية بنسبة 31 بالمائة. وفي الوقت نفسه اقترحت إدارة ترامب تخفيض الدعم الأمريكي لجهود حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بنسبة 51 بالمائة. علاوة على ما سبق، فإنها تقترح خفض التمويل لبنوك التنمية متعددة الأطراف ومنها البنك الدولي بمبلغ وقدره 650 مليون دولار أمريكي على مدار ثلاث سنوات، ومن ثم فإنها تُعرّض على الأرجح للخطر مشاريع وبرامج تؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحديداً تُمثل تهديداً للفقراء والمهمشين.¹⁶

يتضح موقف الرئيس ترامب في استخدام مخصصات المعونات في السياسة الخارجية لأغراض الأمن القومي على وجه التحديد في ثلاث خطوات محددة اتخذتها إدارته في الشرق الأوسط:

- خفض المساعدات الثنائية لمعظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- خفض التمويل لبرامج تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- خفض التمويل للهجرة ومساعدة اللاجئين.

أولاً: يدّل طلبه لخفض المساعدات الثنائية لمعظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، باستثناء دولتين من ضمن أكبر المستفيدين من المعونات (وهما إسرائيل ومصر)، على تركيز إدارته على المعونات الأمنية والعسكرية مقارنة بغيرها من المعونات الإنمائية والإنسانية. وبحسب ما يشير إليه مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط، فإن الميزانية المقترحة للرئيس ترامب "تمثل أكبر نسبة من المعونات الخارجية الأمريكية - 80 بالمائة - تم تخصيصها من قبل للمساعدات العسكرية والأمنية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"¹⁷، وحقاً، فإن هذه الميزانية المبدئية المقترحة المُقدّمة إلى الكونجرس تعكس توجهاً نحو إضفاء الطابع الأمني والعسكري على المعونات.

ثانياً: حتى في إطار المعونات المقترحة للمساعدات الاقتصادية والاستقرار السياسي فإن الميزانية المقترحة هي بمثابة انعكاس لفتور إدارة ترامب نحو تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.¹⁸ ولا يتضح ذلك من الخفض الكبير في البرامج المتنوعة في وزارة الخارجية حول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وحسب، وإنما أيضاً من خلال طلب الإدارة لخفض بنسبة 67 بالمائة في المعونات الثنائية إلى تونس، والتي يرى الكثيرون في الغرب أنها التجربة الديمقراطية الوحيدة البازغة في المنطقة.¹⁹

ثالثاً: اقترح الرئيس ترامب خفضاً حاداً في المساعدات للهجرة واللاجئين، والمساعدات للكوارث الدولية، وبرامج الغذاء مقابل السلام، وتأتي هذه الخطوات في الوقت الذي وصلت فيه أزمات اللاجئين والأزمات الإنسانية في المنطقة مرحلة تنذر بالخطر. وشهدت بلدان العراق وسوريا واليمن تفرق سكانها حيث وصلت نسبة السكان اللاجئين والنازحين داخلياً إلى 14 مليون في العراق و 11 مليون في سوريا و 2 مليون في اليمن. وصدّرت لجنة الإنقاذ الدولية في إطار رد فعلها على خفض التمويل لبرنامج الغذاء مقابل السلام من أن يسفر خفض معونات الغذاء عن مضاعفة معدل المجاعات على مستوى العالم.²⁰ إضافةً إلى ذلك، فإن الأردن ولبنان والذي يستضيف كل منهما ما يزيد عن مليون شخص من السوريين سيتم أيضاً خفض الأموال المخصصة لكل منهما بنسبة 22 بالمائة تقريباً.

وتتمّ هذه المقترحات عن أن الخطاب الشعبي في الولايات المتحدة الأمريكية تُرجم إلى منهج في سياسات المعونات الخارجية أكثر توجهاً بكثير نحو القضايا التي تؤثر - بحسب ما يجادل البعض - بشكل أكثر ارتباطاً على الأمن القومي الأمريكي. وبالمناسبة ففي حين أن الازدحام الأطلاقى لمساعدة المحتاجين كان دائماً عنصراً رئيساً في المعونات الخارجية الأمريكية إلا أن الميزانية المقترحة للرئيس ترامب تُخفض المعونات الإنسانية وتُبقى على تدفق الأموال للأغراض الأمنية والعسكرية إلى إسرائيل ومصر.

وقال الرئيس ترامب بوضوح أن محور تركيز إدارته هو تعزيز الأمن القومي الأمريكي من خلال زيادة الأموال المخصصة لأغراض الدفاع وتأمين الحدود وإنفاذ قوانين الهجرة. ويزيد التركيز على المساعدات العسكرية والأمنية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الصبغة العسكرية لمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة أكثر من أي وقت مضى، وفي الوقت نفسه يُفوّض المساعدات الإنسانية والاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي.

وهذا التحول في بؤرة التركيز يتزامن مع إدراك الإدارة بأن ستين بالمائة من السكان في المنطقة أعماهم أقل من 25 سنة ومتوسط نسبة البطالة بين الشباب 45 بالمائة. وفي مبررات الميزانية التي قُدمت إلى

في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يُمكن أن تسد هذا الفراغ.

ورغبةً في تطوير قدرات رأس المال البشري، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة يُمكنها أن تزيد تركيزها على الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال البرامج التعليمية والتدريبية والمهنية. وبالفعل، يمكن أن يصبح ذلك إحدى الوسائل الناجعة والمثمرة في تخصيص المساعدات الإنمائية في المنطقة وخصوصاً في هذا الوقت الذي تصل فيه نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاماً أكثر من 30 بالمائة من السكان في سن العمل بالمنطقة، ويواجهون أعلى معدلات البطالة في العالم،²⁷

ومن ثمّ من المهم أن تولي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سواء المستقلة أو المانحة للمعونات، عناية خاصة بالمساعدات الإنمائية التي يتم توجيهها إلى إكساب الشباب المهارات وتحسين قدرتهم على إيجاد فرص العمل، والهدف من هذه المبادرات هو الاستباق والمبادرة في سد فجوات التمويل المحتملة وفي الوقت نفسه الاستفادة من دمج الشباب في المجتمع وبذلك إثبات أن تعزيز الأمن القومي لا يعتمد وحسب على تقديم التمويل لأغراض الدفاع. وفي هذا الصدد، أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة بالفعل العديد من المبادرات ومنها مركز الشباب العربي و سوق مشاريع الشباب العربي. وفي أكتوبر 2017، أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد، رئيس وزراء الدولة، أيضاً أن دولة الإمارات العربية المتحدة تنوي تطوير مهارات الشباب من خلال إطلاق مبادرة "مليون مبرمج عربي".

بجانب ذلك، يُمكن توجيه المساعدات الخارجية الإماراتية إلى توفير الفرص للمشاريع الحرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة مما لا يساعد في نمو القطاع الخاص وحسب وإنما يساهم أيضاً في النمو الاقتصادي. وتجدر الإشارة إلى أن التعاون مع البلدان الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاستثمار في التجارة الإقليمية وغيرها من المبادرات الناجعة يمكن أن يعود بالفائدة على المنطقة من الناحية الاقتصادية وكذلك من ناحية الاستقرار.

وأخيراً فإن دولة الإمارات العربية المتحدة هي إحدى الدول الرائدة في جعل أهداف التنمية المستدامة على قمة الأولويات الوطنية علاوة على المواثمة بينها وبين رؤية 2021 والسياسات الوطنية للمساعدات الخارجية. ولذا فإن زيادة الاستثمارات في الابتكار التكنولوجي والبنية التحتية والطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لن يفيد البيئة وحسب، وإنما يعود بالنفع أيضاً على المجتمعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عموماً.

الكونجرس، تتضمن المقترحات لوقاية الشباب من اللجوء إلى العنف والمنظمات الإرهابية بدافع الإحباط والحصول على الدخل "الفرص الاقتصادية وتوفير فرص العمل لمواجهة أزمة البطالة".²¹ وبالرغم مما سبق، تقتطع الميزانية المقترحة النصف تقريباً من الأموال الموجهة حالياً للتنمية الاقتصادية وتقلل في الوقت نفسه من إجمالي الميزانية المخصصة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمبلغ وقدره 850 مليون دولار أمريكي.²²

ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن الكونجرس ناقش خطة الموازنة في أكتوبر 2017 ورفض العديد من اقتراحات خفض الميزانية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتحديداً دعا أعضاء لجنة الإنفاق على المساعدات الخارجية في مجلس النواب إلى زيادة الميزانيات المقترحة للحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية ومنهم مصر والأردن والمغرب وتونس. ونتيجة لذلك، تمت زيادة الميزانية المقترحة للأردن من 1 إلى 1.28 مليار دولار أمريكي، في حين تمت مضاعفة المساعدات الاقتصادية لمصر من المبلغ المقترح وقدره 75 إلى 150 مليون دولار أمريكي. ومع هذا فإن الرابح الأكبر كانت تونس حيث زادت المعونات المقترحة المخصصة لها بأكثر من ثلاثة أضعاف من 55 إلى 165 مليون دولار أمريكي. وبالرغم من أن الخطاب والتوجهات العامة لا تتأثر بهذه التغييرات إلا أنها تشير إلى الدور الهام الذي يضطلع به الكونجرس في تنفيذ خطة الموازنة وتداعياته المحتملة.

واستجابةً لهذه التطورات، تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي النهوض بدور رائد في هذا المجال. فمن الناحية التاريخية، أسهمت الجهات المانحة في دول مجلس التعاون الخليجي بحصة كبيرة من المعونات التي تقدمها الدول غير الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ حيث وصلت نسبتها إلى 75 بالمائة في الفترة من 1975 إلى 2008.²³ وبما أن الجهات المانحة في دول مجلس التعاون الخليجي جزء هام من الجهات المانحة الدولية، فإنه يمكنها ملء الفراغ الذي تتركه الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال تخصيص الأموال لمشاريع المساعدات الإنمائية التي تلبى الاحتياجات الإنسانية والاستثمار في الموارد البشرية ودعم النمو الاقتصادي. ومهدت الرؤية الإنسانية للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الأب المؤسس لدولة الإمارات العربية المتحدة، الطريق للدولة لتصبح قدوة للجهات المانحة. فمن بين أمور أخرى، أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة أول دولة خليجية تنوي استضافة 15,000 نازحاً سورياً على مدار الخمس سنوات المقبلة.²⁴ بل وأكثر من ذلك وطبقاً لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة هي ضمن الدول المانحة الخمس الأوائل على مدار السنوات الأربع الماضية من حيث نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من دخلها القومي الإجمالي؛ فقد أنفقت أكثر من 4 مليار دولار أمريكي على المساعدات الإنمائية في عام 2016 بمفرده.²⁵ وفي حين أن المجتمع الدولي يحث الدول المانحة على إنفاق ما لا يقل عن 0.7 بالمائة من دخلها القومي الإجمالي على المساعدات الإنمائية، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة جعلت نفسها إحدى الجهات المانحة الرائدة بإنفاق 1.12 بالمائة من دخلها القومي الإجمالي على المعونات الإنسانية.²⁶ وهذا الاتجاه هو محل تقدير وتناء كبيرين، وينبغي أن تحذو حذوه البلدان المانحة الأخرى ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومع هذا ونظراً للاتجاه الذي تسير فيه سياسات المعونات الخارجية الأمريكية، تصير هناك حاجة ملحة أمام دول مجلس التعاون الخليجي تجاه المزيد من التوجيه والاستهداف في تخصيص معوناتها وزيادة مساعداتها بما يتخطى هؤلاء الذين في حاجة ماسة إلى الإغاثة الإنسانية. وتعتبر إستراتيجية المساعدات الخارجية الإماراتية، التي نُشرت مؤخراً، خطوة في هذا الاتجاه. ومن الجدير بالذكر أنه بما أن الولايات المتحدة الأمريكية تقلل استثماراتها في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، فإن مشاريع التنمية التي تنفذها البلدان المانحة

Endnotes

- 1) Donald Trump received 304 Electoral votes while Hillary Clinton, the Democratic candidate, secured the popular vote by almost 3 million votes. See "Official 2016 Presidential General Election Results," *Federal Election Commission*, January 30, 2017, accessed April 11, 2017, <https://transition.fec.gov/pubrec/fe2016/2016presgeresults.pdf>.
- 2) According to Jan-Werner Mueller, there are distinctions to be made in the category called populist. Exclusive populism, which is more commonly found in Europe, stigmatizes "foreign groups" such as Roma and refugees, and excludes them from the people. Inclusive populism, which is more common in Latin America, opens up the political space to stigmatized groups, such as minorities, indigenous peoples, and the poor. See Jan-Werner Muller, *What is Populism?* (Philadelphia, University of Pennsylvania Press, 2016).
- 3) Office of Management and Budget, *America First: A Budget Blueprint to Make America Great Again* (Washington, DC: US Government Printing Services, 2017), https://www.whitehouse.gov/sites/whitehouse.gov/files/omb/budget/fy2018/2018_blueprint.pdf. (accessed April 11, 2017).
- 4) Thad Dunning, "Conditioning the Effects of Aid: Cold War Politics, Donor Credibility, and Democracy in Africa," *International Organization*, 58.2 (2004): 409-23.
- 5) Douglas M. Gibler and Steven V. Miller, "Comparing the Foreign Aid Policies of Presidents Bush and Obama," *Social Science Quarterly*, October 9, 2012, onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1540-6237.2012.00909.x/pdf. (accessed October 30, 2017).
- 6) "Europe's Troublemakers: The Populist Challenge to Foreign Policy," *European Policy Center* (February 2016).
- 7) Cas Mudde, "The Populist Zeitgeist," *Government and Opposition* 39.4 (January 2004): 541-563.
- 8) United Nations, *Charter of the United Nations* (October 1945).
- 9) Steven Radelet, *Challenging Foreign Aid: A Policymaker's Guide to the Millennium Challenge Account* (Washington DC: Center for Global Development, 2003).
- 10) Jeremy M. Sharp and Carla E. Humud, "US Foreign Assistance to the Middle East: Historical Background, Recent Trends, and the FY2016 Request," *Congressional Research Service*, October 19, 2015.
- 11) Nasim Ahmed, "Rethinking Foreign Aid in the Middle East," *Middle East Monitor*, January 25, 2017, <https://www.middleeastmonitor.com/20170125-rethinking-foreign-aid-in-the-middle-east/>(accessed August 27, 2017).
- 12) Stephen McNerney and Cole Bockenfeld, *The Foreign Affairs Budget: Democracy, Governance, and Human Rights in the Middle East and North Africa* (Washington, DC: POMED, 2017), 83.
- 13) Greg Jaffe and Karen DeYoung, "In Trump's UN Speech, emphasis on sovereignty echoes his domestic agenda," *The Washington Post*, September 19, 2017.
- 14) Office of Management and Budget, *America First*, 1.
- 15) Ibid., 1-2.
- 16) Ibid., 34.
- 17) McNerney and Bockenfeld, *The Foreign Affairs Budget*, 3.
- 18) Research suggests that President Trump's predecessors during the 21st century at least rhetorically highlighted good governance and respect for human rights as conditions of aid. In actuality, however, these factors seem to have been neglected in aid disbursements. See Gibler and Miller, "Comparing the Foreign Aid Policies of Presidents Bush and Obama."
- 19) The State Department has a series of programs dedicated to supporting civil society, promoting democratic participation, addressing human rights, and so on. These include the Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor; the Middle East Partnership Initiative; and the Near East Regional Democracy Fund. For more information, see Jeremy M. Sharp and Carla E. Humud, "US Foreign Assistance to the Middle East: Historical Background, Recent Trends, and the FY2016 Request," *Congressional Research Service*, October 19, 2015.
- 20) "Four Ways Trump Budget Cuts Put America and the World at Risk," *International Rescue Committee*, June 20, 2017, <https://www.rescue.org/article/four-ways-trump-budget-cuts-put-america-and-world-risk> (accessed September 1, 2017).
- 21) 115th Congress, First Session, 30 September 2017."
- 22) US Department of State, *Congressional Budget Justification*, p. 84.
- 23) Mustapha Rouis, "Arab Development Assistance: Four Decades of Cooperation," *MENA Knowledge and Learning Quick Notes Series No. 28* (Washington, DC: World Bank, 2010).
- 24) "UAE to receive 15,000 Syrian refugees over the next five years," *Gulf News*, September 22, 2016, gulfnews.com/news/uae/government/uae-to-receive-15-000-syrian-refugees-over-the-next-five-years-1.1900375 (accessed September 13, 2017).
- 25) United Arab Emirates' Development Co-operation, *Organisation for Economic Co-operation and Development*, <https://www.oecd.org/countries/unitedarabemirates/uae-official-development-assistance.htm> (accessed September 13, 2017).
- 26) Ibid.
- 27) OECD, *Youth in the MENA Region: How to Bring Them In* (Paris: OECD Publishing, 2016) <http://dx.doi.org/10.1787/9789264265721-en> (accessed September 21, 2017).